قضية ٩ / الإسلاميين
عصابة اغتيال السادات

دفاع

المتهم مجدي أحمد زكي بدوي

(٢٠٩)

أصل + ~~أحمد~~

مذكرة ~~...~~ من صورة ورقة

تقبل

مسودة مجدي زكي بدوي

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة امن الدولة العليا

مذكرة

بالدفاع في الشق الموضوعي

عن السيد/ مجدى احمد زكى بدوى   المتهم رقم ٢٠٩

ضد النيابة العمومية

في

الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر امن الدولة العليا

التهم:

تتهم النيابة العمومية المتهم رقم ٢٠٩ مجدى احمد زكى بدوى
بارتكاب الجرائم الآتية:

١- حاول بالقوة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها وقلب نظام الحكم الجمهورى بأن الفضيحة آخرين لأعمال ارهابية مسلحة.

٢- انضمام الى تنظيم حزبى غير مشروع شبه العسكرى الذى اتخذ طابع التدريبات الصيفية التى تهدف الى الاعداد القتالى

٣- حاز واحرز مفرقعات واسلحة نارية لقصد المساس بالنظام العام والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاخلال بالامن العام.

الدفاع

اصالة:

- تنضم الدفاع عن مجدى احمد زكى بدوى الى ما ابدى من هيئة الدفاع من دفوع قانونية وخاصة تلك الدفوع المتعلقة ببطلان اجراءات القبض والتفتيش والاستجواب وبطلان الدليل المستمد من الاعترافات الواردة فى التحقيقات
- كما يحيل الى الدفاع القانونى الوارد فى مذكرتنا المخصصة للشق القانونى العام.
- وسنتصدى فى هذه المذكرة لتفنيد الوقائع التى تسند النيابة الى موكلى والادلة التى ساقتها وبنت عليها طرح الاتهامات المنسوبة اليه.

(٧)

اولا- عضوية التنظيم

اولا- عدم واقعية عضوية المتهم

تنسب النيابة الى المتهم انه عضو فى مجموعة الجيزة التابعة للتنظيم محل المحاكمة.

ودللت النيابة على ذلك بالتحريات التى اوردتها مباحث امن الدولة.

ثم باقوال صدرت فى التحقيق من المتهم سعيد محمود شاهين.

وهذا الاتهام لا سند له من الواقع.. ولا يسنده دليل جدى واحد للاسباب الاتية:

الاسباب ١- فساد التحريات:

أوضحنا فى مذكرتنا الخاصة بالشق القانونى العام.. ان تحريات مباحث امن الدولة فى هذه القضية موصومة بعدم الصدق.. وعدم الدقة.. وعدم الجدية

ودللنا على ان مباحث امن الدولة ذاتها هى التى دمغت معلوماتها بذلك

٢- بطلان الاعترافات:

ان تحريات مباحث امن الدولة فى شأن عضوية المتهم فى التنظيم لا يسندها فى الاوراق دليل جدى.. الا سوى اقوال المتهم سعيد محمود شاهين.

وهى اقوال لا يصح التعويل عليها

لانها وليدة مناخ الارهاب الوحشى الذى خيم على التحقيق

~~ان اقوال سعيد محمود شاهين متخبطة متضاربة~~

الامر الذى يصم هذه الاعترافات بالبطلان.

٣- تخبط الاعترافات:

وفضلا عن البطلان الذى لحق باعترافات سعيد محمود شاهين فان اقواله فى التحقيقات شابها التخبط والتضارب الظاهر.

ففى صحيفة تحقيق ص٤٧.

(س- ومين تكونوا معاه.

ج- انا والطويل وسلطان عبد المجيد ومجدى زكى وهم الاساسيين فى مجموعتى)

يروى لنا ذات المتهم فى ص٤٦ من اقواله كيف توصل اول الامر عبد الفتاح الى مجدى زكى بن شقيقة فاروق الزمر.

ثم كيف عرف مجدى بفاروق: ثم يسترسل قائلا:

(وشرحت لمجدى حقيقة الامر وهو ضرورة الجهاد لاقامة النظام الاسلامى.

وطلبت منه ان يساهم هو انا وفاروق بهذا العمل فرفض المشاركة بأى عمل)

مؤدى هذا القول الآتى:

أولاً - أنه حتى أول الأمر عيد الأضحى لم يكن مجدى عضواً بالتنظيم لأن العضو فى تنظيم سرى يستهدف إقامة الحكم الإسلامى بالقوة لا يتصور أن يتحرك تحكمه الأوامر ويحكم الله من ... اقتناعات فى هذا التنظيم لينا شروه الإسلام فى تحقيق أهداف النظام

فعضو التنظيم السرى يتلقى التكليفات ولا توجد الله المناقشات

ثانياً - لا يتصور أن يكون مجدى عضواً فى تنظيم يهدف إلى قلب دستور الدولة والنظام الجمهورى بالقوة لإقامة الدولة الإسلامية

كما لا يتصور أن يكون مجدى طرفاً فى اتفاق جنائى عام أو خاص (ثم رفضه المشاركة بأى عمل)

ثالثاً - هذه الأقوال المبهمة الصادرة عن سعيد محمود شاهين لا تشير بشكل قاطع وواضح .. إلى أن الحديث بينه هو وقاربه وبين مجدى قد تطرقه إلى أى أمر غير مشروع .. كل ما قاله سعيد هو

- أنه طلب من مجدى (ضرورة العمل لإقامة الحكم الإسلامى)

وهذا عمل مشروع على نحو ما أسلفنا.

- ثم أنه طلب من مجدى (أن يساهم معى أنا وقاربه فى العمل)

ومؤدى ذلك القول - لو صح - أن الدعوة التى وجهها سعيد إلى المتهم لم تكن دعوة للعمل مع تنظيم سرى غير مشروع .. وإنما مع أفراد بوصفهم أخوة فى الإسلام.

ورغم أن هذا العرض - كما صورته اعترافات سعيد محمود شاهين يعتبر عرضاً مشروعاً سواء من حيث الهدف والوسيلة .. فقد قرر سعيد شاهين فى أقواله أن مجدى

(رفض المشاركة فى أى عمل)

الأمر الذى يهدم من الأساس تهمة العضوية فى أية عصابة مسلحة أو تنظيم غير مشروع .. أو الإسهام فى اتفاق جنائى خاص أو عام.

٤ـ اقوال فاروق الزمر بنفي العضوية

تحرير - اذا رجعنا الى اقوال فاروق الزمر - الذى الثورة مذكرة التحريات على منطقة القاهرة الكبرى ٢/١/٨٢ (المشرف على الهرم والجيزة) نجد انه كذب بشكل جازم وقاطع قول سعيد محمود وادعاءات الحاقد . حيث قال ص١٠٥

(من امثال هؤلاء الذين ساعدونا دون ان يكونوا اصلا فى التنظيم معانا عبد الحميد ومجدي الذى جبنا عنده المفرقعات فى رمضان اللى فات وسعيد محمود اللى عرفنى بمجدى .
والله مجدى وسعيد محمود اعضاء فى الجماعات الاسلامية التى تتبع الاخوان المسلمين

ومؤدى هذه الاقوال ان مجدى لم يكن عضوا فى التنظيم بالجيزة بل اعتبره (المشرف على الجيزة) منتميا لجماعات اسلامية اخرى تتبع الاخوان المسلمين والاوراق زاخرة ببيان الاختلاف الشاسع بين فكر الاخوان المسلمين وفكر التنظيم محل المحاكمة .. وهى اوجه اختلاف واردة فى سياق الاعترافات المنتزعة من بعض المتهمين .

هـ- اعضاء مجموعة الجيزة المزعومة ينكرون :

رابعا: اجمع كل من اتهم فى التحريات بعضوية مجموعة الجيزة على انكار هذه الواقعة ولم يعترف واحد منهم بانه عضو بهذه المجموعة او بان مجدى شارك عضوية المجموعة

اذ انكر المتهم مصطفى الطويل هذا الزعم ص٧ قائلا :

ج/ لا محصلش وانا معرفش احد منهم

وانكر سليمان عبد الحميد قائلا :

ج/ انا معرفش حاجة عن الكلام ده

وانكر احمد سعد مصطفى سامى علمه بالمجموعة وعضوية فرج (ص٦ و٧)

وانكر مصطفى غنيم فى اقواله ص٧ قائلا :

(س- جاء بكتاب مباحث امن الدولة انك ضمن اعضاء مجموعة الجيزة
ج- الكلام ده محصلش)

٦- انكار المتهم عضوية التنظيم:

ولقد تمسك المتهم على طول التحقيق بانكاره عضوية التنظيم ومتى عندما بلغ التعذيب المادى والمعنوى ذروته .. اضطر اعتراف المتهم على واقعة محددة وبشهادة خاصة (باخفاء بعض المنشورات) .. لكن الاعتراف لم يشمل عضوية التنظيم

(تراجع اقوال المتهم ص ٢٤٦ ، ٢٠)

٧- افتقاد المتهم مواصفات العضو:

حدد المتهم سعيد محمود شاهين - الذى تصفه مباحث امن الدولة بأنه امير مجموعة الجيزة - فى اقواله ص مواصفات معينة لعضو التنظيم حيث قال:

(وضعت فى اعتبارى فى جمع عناصر المجموعة شروط معينة تتمثل فى انه يتمتع الشخص بالقدرة على السرية والكتمان وان تكون لديه القدرة اللازمة لاداء الاعمال التى يكلف بها)

وهذا الشرط الاخير مفتقد تماما فى مجدى زكى بدوى لأن المتهم يعانى من داء فى القلب مرض ... لا يؤهله لأن يكون عضوا فى تنظيم شبه عسكرى يتخذ طابع التدريبات العنيفة)

وواقعة مرض المتهم ثابتة فى اوراق علاجه بملفه الطبى فى سجن استقبال طره التى تنص من تحليلها على مرض صريح والتى تشير الى ان المتهم يعانى (من ضيق اسفل صمام الاورطى) يليه روماتيزم بالقلب

وقد عرض المتهم اثناء جلسات التحقيق معه على ان يثبت مرضه وان يطالب ... لعرضه على طبيب للعلاج)

(ص ٤ من التحقيق)

كما ان تقرير الطب الشرعى يشير الى قرائنه الى اصابة المتهم (يعانى من حالة روماتيزمية بالقلب منذ فترة طويلة سابقة على تاريخ القبض عليه)

ثانياً ـ التدريب على السلاح :

نسبت النيابة الى المتهم انه مضى لمراحل الاعداد والتدريب المقررة في التنظيم (~~[illegible]~~) ...
وانه تلقى التدريب على يد فاروق الرحمن ...
وان مشكلة استخدام مكان التدريب على السلاح
واستندت في ذلك الى تحريات مباحث امن الدولة
واقوال ... محمود شاهين .

~~هذا الاتهام ...~~
(تراجع الملاحظات الخاصة بالمتهم)

وهذا الاتهام يدحضه الآتي :

١ ـ التضارب في تحديد المدربين واماكن التدريب :

ـ ... الخاصة بالتنظيم محل المحاكمة ـ على نحو ما تكشف عنه الاوراق من فقر في السلاح وفي المدربين الى الحد الذى استدعى ان يجوب المتهم نبيل المغربي القطر كله ليدرب اعضاء التنظيم هنا .. وهناك ـ على حد زعم تحريات مباحث امن الدولة ..

في مثل هذه الظروف .. لا يتصور ان يملك التنظيم ترف تدريب العضو الواحد .. على يد اكثر من مدرب في اكثر من مكان .

ومع ذلك تخبطت الروايات الواردة في الاوراق حول القائم بتدريب المتهم ومكان تدريبه وعجزت عن ان تستقر على رواية واحدة .

× فكتاب مساعد وزير الداخلية المؤرخ ٨١/١٠/٢١ يقول ص ١٤ ان :

(نبيل المغربي هو الذى درب مجدى زكى بدوى وآخرين لمجموعة عمر عبد العزيز بولاق الدكرور ومجموعة العوضى بمنطقة كرداسة)

× ثم يعود ذات الكتاب ليقرر في ص ... :

(ان نبيل المغربي درب المتهم في نادى الشمس على الاغارة والاقتحام والزحف .)

× ثم يشير ذات الكتاب في ص ٢١ الى ان :

(صالح شاهين هو الذى تولى تدريب مجدى زكى بدوى بوصفه من اعضاء التنظيم ببولاق الدكرور وان التدريب تم في منطقة ... على استخدام السلاح الآلى)

(8) هذا رغم ان تحريات المباحث اتهمت المتهم بمجموعة الجيزة وليس بمجموعة بولاق الدكرور ؟!.

ولا ندرى كيف يمكن لمريض بالقلب ان يتلقى تدريبا عنيفا على الزحف والاغارة والاقتحام

ولا نتصور كيف يمكن التدريب على استخدام السلاح داخل بيوت الله التى يؤمها المصلون فى كل وقت من اوقات النهار والليل ؟!.

× ثم تأتى النيابة العامة فى الملاحظات الخاصة بالمتهم .. فتهمل كل هذه الروايات لتأخذ بما رواه سعيد محمود شاهين فى اقواله من ان

(طارق الزمر هو الذى درب المتهم .. وان التدريب تم فى مسكن مجدى زكى بدوى) .

غير ان هذه الرواية يدحضها بوضوح سعيد محمود شاهين نفسه عندما قرر فى اقواله انه عرف طارق الزمر على مجدى فى اول ايام عيد الاضحى وان مجدى فى هذا اللقاء رفض القيام بأى عمل لاقامة الحكم الاسلامى

كما يدحض ان احدا لم يؤيد رواية سعيد محمود فى هذا الشأن فى التحقيقات ~~مسار الواقعة~~
(تراجع اقوال سليمان عبد الحميد ص... والشيخ الطويل ص...)
بل ان طارق الزمر نفسه - الذى نسب اليه سعيد محمود مهمة التدريب - لم يشر عند حديثه عن علاقته بمجدى زكى بدوى الى واقعة التدريب على السلاح واقتصرت اقواله على واقعة اصابع الديناميت التى تناولها بعد قليل

× واذا كان طارق الزمر فى اقواله قد قطع بأن مجدى زكى بدوى ليس عضوا فى التنظيم وانه ينتمى الى جماعة لا تؤمن بوسيلة العنف .. فمن غير المتصور عقلا .. ان يخاطر طارق الزمر بتدريب مجدى رغم ذلك على السلاح مهدرا امان الجماعة وامانه هو ..

× كما ان تحريات مباحث امن الدولة تشير الى ان التدريب على السلاح مرحلة متأخرة من مراحل اعداد الكادر . وانه لا تأتى الا بعد مرور العضو على مراحل متتالية من التثقيف والاعداد الفكرى .

هذا بالنسبة لعضو التنظيم .. [illegible] فما بالك بالنسبة لمن لا ينتمى بعضويته التنظيم اصلا .

ج- انكار المتهم :

انكر المتهم فى التحقيقات انه تلقى اية تدريبات (ص.. و ٥ من التحقيق) واكد قائلا :

(انا مريض بالقلب وماليش انى اتدرب على اية تدريبات رياضية وهو طلبش منى حاجة زى كده)

٣- تخبط سعيد محمود

ملاحظة: تخبط سعيد محمود في اقواله حول هذه الواقعة ويستفاد من
اخرى روايته ان مجدي لم يحضر واقعة التدريب التي تمت في بيته
اذ يقول سعيد محمود ص ١٤/١٢
(اثناء توجه مجدي لاستدعاء الكم وسليمان توجه طارق
الزمر واحضر حقيبة بها متفجرات وقام بشرح طريقة
~~[illegible]~~)
استعمال تلك المتفجرات

٤- تعارض رواية سعيد محمود مع تحريات مباحث امن الدولة.

تدعي مذكرة تحريات (القاهرة الكبرى) ص ١١٢
ان اعداد وتدريب عناصر مجموعة الجيزة مرت بعدة مراحل.
المرحلة الاولى تشمل تثقيف اعضاء المجموعة
ويتولى مسؤولية الدعوة والتجنيد كل من المتهم المبادي طارق الزمر
وسعيد محمود شاهد حيث كانت تعقد اللقاءات في عدد من المساجد
ومنازل الاعضاء .. من بينها منزل مجدي زكي بردى

ثم اعقب ذلك مرحلة ثانية تشمل التدريب الرياضي والعسكري.
مؤدى ذلك ان طارق يعرف مجدي منذ بداية المرحلة الاولى لانه قام بتثقيفه في
منزله.

وهذا يتنافى مع رواية سعيد محمود / ص ٦ التي قال فيها (في المحضر)
(ذهبت مع طارق الزمر في نفس اليوم وهو اول ايام عيد
الاضحى الى مجدي زكي وعرفتهم ببعض)

ثالثا - تفجير محل بيع الخمور بالعجوزة

ورد فى ملاحظات العامة النيابة ص ٧٧ :

(مجموعة العجوزة .. قام احد اعضاءها المتهم مجدى زكى بروى ومعه بعض افراد المجموعة بتفجير محل بيع خمور بالعجوزة)

وتدلل النيابة على هذا الاتهام بعبارة [illegible] وردت فى مذكرة مباحث امن الدولة عن (القاهرة الكبرى) ص ١١٤ حيث تقول :

(قام المتهم مجدى زكى بروى وبعض افراد المجموعة باستخدام بعض العبوات الناسفة فى تفجير محل لبيع الخمور بالعجوزة)

. . . .

وهذه الواقعة مختلقة من اساسها . اذ ليس فى الاوراق ما يشير الى وقوع مثل هذا الحادث اصلا .

وسندنا فى ذلك الآتى :

١ - الواقعة وردت فى مذكرة المباحث (مجهلة) :

- فلا تحديد لاسم المحل . ولا اسم صاحبه . ولا عنوانه .
- ولا تحديد لتاريخ الحادث .
- ولا تحديد لاسماء بقية افراد المجموعة الذين شاركوا مجدى
- ولا اشارة لرقم المحضر الذى تحرر عن الواقعة .

٢ - عرضت النيابة فى ملاحظاتها العامة من ص ٩٩ - ١٠٧ تحت البند (رابعا) عرضا تفصيليا للجرائم التى تنسبها النيابة للتنظيم . من قتل عمد وشروع فيه وسرقات ونسف وحريق .
واشارت الى ارقام القضايا المتعلقة بهذه الجرائم ..
واوردت ملخصا لوقائع كل قضية وعددها ٨ قضايا .
وليس من بينها تفجير محل بيع خمور بالعجوزة .
وكل ما ورد بشأن محلات بيع الخمور فى القاهرة .. اشارة الى حريق عمد فى محل لبيع الخمور بمصر القديمة قيدت جناية برقم ٧٠٦٥ لسنة مصر القديمة
وقد حددت النيابة فى ملاحظاتها الخاصة اسماء المتهمين بارتكاب هذه الجناية وليس من بينهم لا المتهم مجدى زكى بروى ولا احد من المتهمين فى مجموعة العجوزة . (المتهمين ١٠٤/٢٠٠١/١٥٢)

٣ - انكر المتهم وكل من سئل من المتهمين بعضوية مجموعة العجوزة علمه او صلته بالواقعة

راجع اقوال
الشيخ الطويل ص ٩
مجدى زكى ص ١٠ وص ٢١
مصطفى غنيم ص ١١
سليمان عبد الحميد ص ١٢
احمد اسعد مصطفى ص ٧

رابعا تفجير نقطة شرطة الاعلام

تشير النيابة فى الاسئلة التى وجهتها الى المتهم والى الكم الطويل نسبت الى مجموعة المحجوزة - التى تضم المتهم من بين اعضائها - تفجير عبوة ناسفة بنقطة شرطة الاعلام ثالث ايام عيد الاضحى المبارك .

وتستند النيابة فى التدليل على هذه الواقعة الى

- تحريات مباحث امن الدولة
- اعترافات سعيد محمود

وهذه الواقعة بدورها مختلقه من اساسها فضلا عن ان المتهم لا شأن له بها حتى لو صح وقوعها .

وشواهدنا على ذلك الاتى :

١ - قرر سعيد محمود فى التحقيقات ص ١٣ - ١٤ انه اثناء وجوده مع المتهم

(اختليت بطارق الزمر واتفقت معاه على القيام بوضع عبوه ناسفه بنقطة الاعلام)

وتعبير (اختليت) مؤداه أن سعيد انتحى جانبا بطارق الزمر واتفق معه على القيام بهذه العمليه بعيدا عن المتهم وبدون علم منه .

٢ - انكر المتهم علمه اصلا بهذه الواقعة ص ٩ و ١٠ من التحقيقات كما انكرها الكم الطويل ص ٧

٣ - لم ترد واقعة تفجير نقطة شرطة الاعلام ضمن الجرائم المنسوبة للتنظيم فى الملاحظات العامة للنيابة ص ٩٩ - ١٠٧ مما يقطع بأن هذه الواقعة مختلقه من اساسها

٤ - ويؤكد اختلاق الواقعة ايضا - التضارب الوارد فى الاوراق حول تاريخ الحدث :

ففى حين تزعم مذكرة تحريات القاهرة الكبرى (ص ١١٣)
ان الحادث التفجير وقع (ثالث ايام العيد الاضحى)
تأتى رواية سعيد محمود فى التحقيقات ص ١٣ لتحدد التاريخ على انه اليوم التالى لذهابه مع طارق الى منزل مجدى . الامر الذى حدث اول ايام عيد الاضحى . بمعنى ان التفجير تم ثانى ايام عيد الاضحى !؟

خامسا - اخفاء الديناميت

تتهم النيابة المتهم بانه تسلم اصابع ديناميت من سعيد محمود شاهين واخفاها في مسكنه .

وتدلل على هذه الواقعة اساسا

- باعترافات المتهم .
- بشهادة والدته وقريبه عاطف شرف الدين .

هذه الواقعة مختلقة من اساسها ومقحمة اقحاما في الدعوى وتفتقر الى اى دليل جدى .

وشاهدنا على ذلك الاتى :

(١) بطلان اعترافات المتهم لكونها وليدة التعذيب البدنى والمعنوى

× تشير الاوراق ان المتهم ضبط في ٨١/١٠/١٨ وظل في قبضة رجال المباحث يتعرض للتعذيب البدنى الوحشى حتى ١٩٨٢/١/١٦ .

ونظرا لأن المتهم صمد في البداية للتعذيب البدنى .. فقد تأخر عرضه على النيابة حوالى ٣ شهور .

× وظل المتهم منكرا لكافة التهم والوقائع المنسوبة اليه طوال جلسات التحقيق المؤرخة ٨٢/١/١٦ ، ٨٢/١/١٩ ، ٨٢/١/٢٠)

× ثم فجأة بجلسة التحقيق المنعقدة يوم ٨٢/١/٢٢ اعترف المتهم بتسلم الديناميت من سعيد شاهين واخفائه [illegible]

وجاء هذا الاعتراف المفاجئ بعد ان بلغ الاكراه المادى والمعنوى الذى مورس ضد المتهم ذروته بهدف انتزاع اعتراف منه يؤيد مزاعم المباحث .. وليدعم عنصر السلاح و ركن القوة والارهاب في الدعوى ..

اولا - الاكراه المادى :

شرح المتهم ما تعرض له من تعذيب بدنى امام المحكمة الموقرة على النحو الموضح تفصيلا بمحاضر الجلسات ص ١١٧ .

وبالرجوع الى محضر تحقيق النيابة المؤرخ ٨٢/١/٢٢ وهى الجلسة التى ادلى فيها المتهم باعترافه بواقعة اخفاء الديناميت نجد ان المتهم في نهاية اقواله قد سجل الاتى :

(انا عاوز اتعرض على الطبيب المختص علشان اثبت ضربى وما بى من اصابات نتيجة الاعتداء على بالضرب وانا عندى القلب .)

ورغم ان المحقق لم يسجل في محضر التحقيق آثار التعذيب البادية على جسد المتهم .. الا انه قرر في نهاية التحقيق :

(يعرض المتهم على طبيب اول مستشفى سجن طره لتقرير حالته الصحية وما يحتاجه من علاج وعما اذا كان به اصابات وسببها وتاريخ حدوثها والالة المستخدمة في حدوثها .)

وبديهى ان المحقق ما كان ليستجيب لطلب المتهم توقيع الكشف الطبى عليه ما لم يكن قد تحقق من جدية شكوى المتهم .. وما لم تكن آثار التعذيب [illegible] ظاهرة على جسده

١٢

× غير ان مباحث امن الدولة لجأت الى التحايل فى تنفيذ قرار النيابة .. فلم تعرض المتهم على طبيب اول مستشفى سجن طره .. وانما عرضت المتهم على طبيب مستشفى سجن القلعة . وهو سجن تابع للمباحث العامة .

واثبت الدكتور مجدى مرقص فى مقدمة تقريره

(انتقلت انا الدكتور مجدى مرقص لتوقيع الكشف الطبى على المتهم مجدى الحدركى برهوى بمقر سجن القلعة)

وهذه العبارة تفيد امرين:

اولها .. ان قرار النيابة لم ينفذ لأن الذى قام بتوقيع الكشف الطبى على المتهم هو ~~طبيب سجن القلعة~~ وليس طبيب اول مستشفى سجن طره . وانما طبيب سجن القلعة وهو اداة فى يد المشرفين على سجن القلعة من رجال المباحث

ثانيها : ان المتهم كان نزيل سجن القلعة بالفعل / مما يؤكد روايته بالجلسة حول تعذيبه الرهيب فى هذا السجن

× وادعى الطبيب فاقد الضمير والامانة المهنية بأن المتهم ليست به اصابات ظاهرة - باستثناء تجمع دموى تحت الاظافر السبابة الايمن . وان حالة القلب طبيعية وكذلك الصدر - رغم ان المتهم يعانى من داء القلب ~~تاريخ~~ بدلالة التقارير الطبية واوراق علاجه بمستشفى [illegible]

× ويأتى تقرير مصلحة الطب الشرعى ليدمغ طبيب سجن القلعة بالكذب والتواطؤ والتستر على رجال المباحث .

اذ سجل التقرير المؤرخ ٨/٢/٨٢ ان الكشف الطبى على المتهم بعد اكثر من عام على ضبطه وتعذيبه كشف عن آثار التعذيب ما زالت عالقة بجسده .

وهناك آثار التئام لجرح فروة الرأس - واعلا خلفية الساعد الايمن . وهناك آثار منتشرة باسفل الساقين والتئام بظهر القدم اليمنى)

وخلص التقرير الى النتائج الآتية:

(تبين لنا من فحصه وجود الآثار الاصابية السابق وصفها والتى تغيرت معالم الاصابة بمضى الوقت بحيث اصبح من المتعذر بيان طبيعة الآلات المحدثة لها

... ولا يوجد ما يتعارض واحتمال حدوثها نتيجة الاعتداء وقع على المتهم بالصورة التى قررها لنا ...

فلا يوجد فنيا ما يتعارض وامكان حدوث الاصابات فى الفترة ما بين تاريخ القبض على المتهم والانتهاء من استجوابه .)

× وفى هنا المقام لابد ان نسجل ان بعضا من اطباء السجون منهم الدكتور مجدى مرقص اشار اليه دأبوا على التنكر لشرف المهنة وارتضوا لانفسهم ان تسخرهم مباحث امن الدولة للتستر على جرائم التعذيب سواء فى القضية المطروحة او غيرها من القضايا السياسية

وحتى لا نتجاوز حدود الدعوى نكتفى بالاشارة الى نماذج فاضحة من سلوكيات هؤلاء الأطباء تنطق بها الاوراق.

- فبالرجوع الى ملف المتهم (٥٠٧) حسنى نجدى على احمد صـ نجد ان النيابة فى ٨١/١٢/٧ قد اثبتت فى محضر التحقيق انه

(لمناظرة جسده تبين وجود آثار جروح بذراعه الايمن وقدم رجله اليسرى وفوق اسفل الكتف الايسر)

وقرر المحقق ندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبى على المتهم.

وقام الدكتور شريف زهير طبيب سجن الاستقبال فى ذات اليوم ٨١/١٢/٧ بتوقيع الكشف الطبى على المتهم واثبت فى تقريره انه (لا توجد اصابات حديثة او قديمة)

و التقرير الطبى وارد فى نهاية ملف المتهم المذكور

وبالرجوع الى ملف المتهم سيد احمد على احمد [illegible] نجد ان المحقق فى محضر مؤرخ ٨١/١٢/٩ الساعة ٦ مساء (صـ) قد سجل الآتى:

(اشار لنا المتهم لوجود بعض الاصابات فى ساقيه وكتفيه واعلى ظهره و بمناظرتنا لتلك الاصابات لاحظناها واضحة وسألناه فقرر انه حدثت له فى سجن استقبال طره)

هذا فى حين سجل الدكتور طبيب ايضا بالسجن استقبال طره فى تقرير طبى مؤرخ ٨١/١٢/٩ اى فى ذات اليوم صـ ٩.

(انه بتوقيع الكشف الطبى على المتهم لم يتبين به اصابات)

وهذا التناقض يرجع الى احد افتراضين

فأما ان الطبيب قد كذب فى تقريره.

واما أن الطبيب قد اوقع الكشف الطبى على المتهم المذكور قبل اجراء التحقيق معه الذى بدأ فى الساعة ٦ مساء. وان المتهم تعرض فى سجن الاستقبال عقب توقيع الكشف الطبى مباشرة وقبل نقله الى النيابة لافعال تعذيب وحشية اسفرت عن الاصابات التى اثبتها المحقق.

- بالرجوع إلى ملف المتهم محمود محمد احمد شعيب المتهم (ن.ه)

نجد ان المحقق يثبت في محضر تحقيق ٩/١٢/٨١ الآتي نصه

(.. أشار لنا المتهم بوجود بعض الإصابات في ساقه الأيسر

وبمناظرتنا له لاحظنا أثر في ركبته اليسرى وسألناه

عن مصدره فقرر لنا أنه حدثت له نتيجة اعتداء بعض الضباط

عليه في المباحث العامة والمباحث الجنائية بأسيوط)

عرض المتهم الطبي الخبير بنتيجة الكشف الطبي على المتهم في ذات

اليوم والمحفوظة بملف المتهم يقول:

(أنا الدكتور الراشد طبيب أرجب السيد طبيب سجن الاستقبال

قد وقعت الكشف الطبي بناء على طلب الإدارة على المذكور

ولا توجد به أي إصابات)

ثانياً - الإكراه المعنوي:

إزاء صمود المتهم أمام الإكراه المادي قرر رجال مباحث أمن الدولة

استخدام سلاح الإكراه المعنوي ضده

وانتزعوا والدته المسنة من فراش المرض حيث كانت قد أجريت عليه

الجراحة الدورية منذ أيام وقبضت على هي وابنة خالة المتهم

وقد انتهت محكمة النقض في الطعن ٩٢٢ لسنة ١٢م في حكمها

الصادر في ٢٢/٢/٤٢ أنه مجرد تهديد المتهم بالقبض على ذويه يبطل

اعتراف المتهم وقالت.

(إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد المتهم

بالقبض على ذويه وأقاربه وبأن اعتراف المتهم لم يصدر

إلا بعد هذا التهديد قد اعتمد في إدانته على هذا الاعتراف

وحده ولم يورد دليلاً من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه

من اعتبار هذا الاعتراف صحيحاً سوى ما قاله من أنه

المتهم ليس ممن يتأثرون بالتهديد لأنه من المشبوهين

فإنه يكون قاصراً إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن

يكون صحيحاً على إطلاقه فإن توجيه إنذار الاشتباه إلى

إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف

التي فطر الناس عليها.)

ولقد كشف المتهم في اقواله [illegible] امام المحكمة الموقرة (ص ١١٧ من محاضر الجلسات)
كيف انه المحقق في نيابة امن الدولة التي تحقق مع المتهم
(قال لي ممدوح الفلعة وهيتجي تاني والعذاب اكيد ثم
ذهبت الى النيابة وفوجئت بوالدتي امامي تستحلفني وتترجاني
ان اقول ما يريدونه وافعل ما يريدونه حتى يتركوها ما هي فيه
حيث انها كانت مسجونة اربعة اشهر بسجن القناطر للمرأة المسنة
الارملة. وتكلمت بما يهوى وكيل النيابة وبعد القبض على والدتي حيث
مكثت ٣ ليالي في سجن بوابة الدكرور وبعد ذلك اخذوها الى سجن القناطر
واودعوها في التأديب ٣٠ يوم حتى اصيبت بحالات حرجة و
ذهبوا بها الى المستشفى واضرب صحيح بعض النساء فريدة
النقاش وامينة وشاهنده.)

واوراق الدعوى تنطق بصحة كل كلمة قالها المتهم في روايته
ولمراجعة محاضر التحقيق مع المتهم نجد ان مجرى التحقيق منذ جلسة ٢٠/١/٨٢
اخذ تمهيد الطريق امام ممارسة الاكراه المعنوي ضد المتهم
ذلك ان المتهم انكر في جلسة ٢٠/١/٨٢ واقعة اخفاء الديناميت
جملة وتفصيلا. وهنا راح السيد المحقق ليواجه المتهم بأقوال والدته واخيه
خاله ملوحا له بان تهمة احراز هذا الديناميت سوف تلحق
بوالدته.

وعلى مدى ٣ صفحات من صفحات محضر التحقيق من ص١٥-١٧ راح
السيد المحقق يكرر وصف والدة المتهم (بالمتهمة) خمس مرات
وازاء اصرار المتهم على الانكار .. فتح المحقق التحقيق بسؤالين ايحائيين
ليضع بهما المتهم امام اختيار مر
فاما ان يعترف كذبا على نفسه .. واما ان تتهم والدته كذبا بفعل
لم ترتكبه.

فيسأل المحقق ص١١
(س- هل تنتمي والدتك لاي تنظيم ديني متطرف؟
ج- لأ
س- وهل كنت تعلم انها تحتفظ بأي متفجرات؟
ج- لأ.)

× واستكمالا للمسرحية يستدعى النيابة المتهم في ٨٢/١/٢٤ بحجة (استكمال استجوابه)

ويساق المتهم الى مبنى النيابة ليفاجأ هناك بوالدته وابنه خالة مكبلين بالحديد .. ويدور الحوار بين المتهم ووالدته الذى روى المتهم تفاصيله للمحكمة الموقرة .. ثم يدخل المتهم غرفة التحقيق وتبدأ عملية (استكمال الاستجواب) .. ولكن بدلا من ان يوجه المحقق للمتهم اسئلة تكميلية .. اذا به يعاود التحقيق في واقعة اخفاء الديناميت من البداية مستهلا التحقيق بسؤال شاذ مؤسس على واقعة مختلقة لا اساس لها في الاوراق .

يسأل المحقق المتهم في ص ١٨ :

(س - جاء بمحضر ضبطك والمرفق بالاوراق انك قد قمت باخفاء بعض العبوات الناسفة ~~بمسكن~~ بمنزلك)

ان هذا السؤال .. يكشف ان استدعاء المتهم لم يكن (لاستكمال استجوابه) وانما لبداية التحقيق من الصفر .. على ضوء تأثيرات جرعات الاكراه المادى والمعنوى التى تعرض لها المتهم .

وتجاهل المحقق .. ان هذه الواقعة محل التساؤل كانت محور جلسة تحقيق بالكامل هى جلسة ٨٢/١/٢٠ وان المحقق ومواجهة المتهم حول هذه الواقعة استغرقت ست صفحات كاملة وان المتهم انكر الواقعة جملة وتفصيلا . على طول صفحات التحقيق .

وزعم المحقق بأن محضر ضبط المتهم قد تضمن قيام المتهم باخفاء عبوات ناسفة بمسكنه فلو محضر ضبط المتهم المؤرخ ٨١/١٠/١٨ والمحرر بمعرفة المقدم محمد الاصيد هاشم من اى اشارة الى هذا الزعم .

(يراجع ملف المتهم ص ١)

٢ - ثالثا - واقعة اخفاء الرصاصات مقحمة على الدعوى

اوراق الدعوى تكشف بوضوح ان هذه الواقعة الختلقه مقحمة على الدعوى لمجرد تبرير القبض على والدة المتهم و ابنه خالته كوسيلة للاكراه المعنوى والضغط على المتهم

ولنرى الان كيف تسللت الواقعة الى ملف الدعوى . ؟

* ملحق بملف المتهم محضر مؤرخ ٨١/١١/٢ محرر بمعرفة الرائد عصام الدين حامد زكى الضابط بمباحث امن الدولة فرع الجيزة .
والمحضر وردت فى صدره العبارة الاتية :

(بناء على طلب الادارة لسؤال كلا من عاطف احمد شرف الدين وفاطمة احمد محمود شرف الدين ابن عمه ووالدة المتهم مجدى زكى احمد بدوى المتهم فى القضية ٤٦٢ حصر امن الدولة العليا عما قرره المتهم المذكور من قيامه باخفاء عبوات ناسفة فى منزله .)

ولنا على هذه العبارة ملاحظتان :

الملاحظة الاولى ان المحضر يصف مجدى بدوى بكونه (متهم فى القضية ٤٦٢ حصر امن الدولة العليا)

وهنا يثور سؤال هام : بأى حق تغتصب مباحث امن الدولة صلاحيات نيابة امن الدولة .. وتجرى تحقيقا فى واقعة متعلقة بتحقيق جنائى تجريه النيابة فعلا .

وبأى حق ترخص مباحث امن الدولة لنفسها سلطة سؤال والدة المتهم وقريبه . والتحقيق معها . وتوجيه الاتهام اليها وانتزاع اقرار كتابى منها ؟ دون اذن من النيابة .. ~~...~~

الملاحظة الثانية : ان المحضر بدأ باكذوبة فجة حيث ينسب الى مجدى بدوى انه اقر بانه يخفى عبوات ناسفة فى منزله)
~~...~~ اين قرر مجدى ذلك .. ومتى قرر ذلك .. ولمن قرر ذلك

ان اوراق التحقيقات قاطعة على ان مجدى زكى بدوى ظل طوال التحقيق ينكر اى صلة بالتنظيم او بأى نشاط محرم حتى نهاية جلسة التحقيق المؤرخة ١٩٨٢/١/٢٠ .

٣ ـ شهادة الشهود وليدة الإكراه والابتزاز

الدليل المستمد من شهادة واقرار والدة المتهم وقريبه عاطف شرف الدين باطل لانه وليد الابتزاز والإكراه .. وهو ثمرة قبض باطل لا سند له من القانون .

فرغم انتفاء حالة التلبس

ورغم عدم صدور اذن من النيابة بضبط الشاهدين

ورغم خلو الاوراق من أمر كتابي باعتقالها

فقد قامت مباحث امن الدولة بالقبض عليها يوم ٨١/١١/٢ .. واحتجزتها حتى عرضتها على النيابة في ٨١/١١/٤ التى اجرت حبسها .

وبالرجوع الى المحضر المحرر بمعرفة الرائد عصام الدين حامد زكى في ٨١/١١/٢

~~[illegible]~~ :

نجد انه مادام احتجازهما ـ دون سند من القانون ـ في حبس باطل ـ فهو قبض باطل . يترتب

(الاستتر على اختفاء مواد متفجرة)

حتى اسرع عاطف ~~[illegible]~~ بالتوقيع على اقرار مكتوب . وحتى اسرعت والدة المتهم التى لا تعرف القراءة والكتابة الى وضع بصمتها على الاقرار

ونظرة فاحصة على هذا الاقرار توضح اصطناعه .

فالضابط الذى حاول ان يحبك الجريمة . فأملى على الشاهد .

ولا صبر الشاهد ورفيقه سطرها اقرارا بلغة ركيكة للغاية

وبالعامية حرص على ان تأتى زاخرة بالاخطاء اللغوية لاستبعاد شبهة املائها بمعرفته زاخرة ~~بالاخطاء الاملائية~~ فنجد في الاقرار مثلا

عبارة تقول ~~[illegible]~~ (قال لى اطلف فرفت) يقصد رفضت

وعبارة (شايلهم) يقصد شايلهم

~~الهدف من هذه الصياغة الركيكة هو استبعاد شبهة املاء الاقرار من الضابط~~ الهام

لكن الضابط ~~[illegible]~~ فاته ان اقرارا بمثل هذه الركاكة في اللغة والخط لا يمكن ان يصدر من ~~[illegible]~~ هذا الشاهد لأنه ـ كما ورد في الاوراق مدرس ابتدائى

~~فعاطف كما هو ثابت في الاوراق مدرس ابتدائى .~~

و هو على حد قوله ـ مثقف له اهتمامات بالفن والمسرحيات)

x ومما يقطع ايضا بأن هذه الاعترافات المزعومة وليدة الخوف والاكراه .. ان عاطف ارشد الى ما انه نسى توجيه القرابة التى تربطه بمحمد زكى بدوى .

فهو حين يقرر في الاقرار المكتوب ان مجدي (امه عمته) اي ان والدة مجدي شقيقة والده

يقول في النيابة ... انا (امه عمة مجدي) اي ان والده مجدي زوجة شقيق والدة الشاهد. ٢٠

٤ - الافراج عن الشاهدين فور اعتراف مجدي

ظاهر من اوراق الدعوى ان والدة المتهم وقريبه تم ضبطهما يوم الاحد ٢/١١/٨١ وعرضا على النيابة فأمرت بحبسهما بتاريخ ٤/١١/٨١ وظلا رهن الحبس الاحتياطي

(يراجع المحضر ...)

حتى أمرت النيابة باخلاء سبيلها بتاريخ ٢٥/١/٨٢ (المحضر ص ١٠/١٩)

وهذا التاريخ بالغ الدلالة اذ انه [بلغت انه اخلاء سبيل الشاهدين] تم فور ادلاء المتهم مجدي زكي بدوي باعترافاته في ٢٤/١/٨٢

بعبارة اخرى .. كان اعتراف مجدي بالواقعة الوهمية .. هو الثمن الذي دفعه .. مقابل الافراج عن امه العجوز

وكل ذلك قاطع الدلالة على بطلان اعتراف المتهم لانه وليد اكراه مادي ومعنوي. فضلا عن بطلان شهادة الشهود.

٥ - التضارب بين اعتراف المتهم وشهادة الشهود

واعتراف المتهم جاء متناقضا مع ماديات الدعوى ومع اقوال والدته وقريبه مما يستحيل معه الاطمئنان الى هذا الاعتراف او الى شهادة في ادانة المتهم

ولعل اهم التناقضات والمفارقات تخلص في الآتي.

١ - استحالة زيارة المتهم لقريبه في الموعد المحدد في الشهادة

زعم عاطف شرف الدين في اقراره الكتابي ان مجدي

(قبل مقتله بيوم واحد جالي الساعة ١٢ مساء وقال لي يا عاطف

انا عايز اقول لك حاجة ....

وثاني يوم اتمسك)

واكد عاطف رواية في النيابة وقال ص٤ :

(هو قال لي قبل ما يتمسك بساعات)

وهذا الزعم يستحيل وقوعه في الواقع

ذلك انه بالرجوع الى محضر ضبط المتهم المحرر بمعرفة المقدم

محمد الاميرهاشم في ٨١/١٠/١٨ . نجد انه محرر الساعة ٦ صباحا .

وبديهي ان الضابط بدأ تحرير محضره الساعة ٦ صباحا بعد اتمام التفتيش

والضبط والانتقال بالمتهم الى مبنى المباحث .

ولذلك فالمتهم في منتصف الليلة كان بالضرورة في منزله

ولذلك فالمتهم كان صادقا عندما انكر في اقواله الاولى

زيارة لعاطف في اليوم السابق ليوم القبض

(يراجع اقوال المتهم ص١٢)

٢- رواية عاطف فجة وساذجة:

x ورواية عاطف التي تتلخص في ان المتهم توجه اليه في منتصف الليل

طالبا منه التخلص من اصابع الديناميت لا يمكن تصديقها

فلو ان المتهم كان حائزا للديناميت حقا واتجهت نيته للتخلص منه

لقام بذلك بنفسه دون حاجة للاستنجاد بقريبه في هذا الشأن نعلا ..

x ومن غير المعقول ايضا ان يخفي المتهم اصابع الديناميت في باب

شقة (تحت الشطيب) على حد قول مجدي في اعترافه المنتزعة منه

(ص٢٧) ذلك ان الشقة تحت التشطيب تكون معرضة لدخول و

خروج العمال الغرباء القائمين باعمال التشطيب .

٣- حول مصدر العبوة الناسفة

عندما اكره مجدي بردوي على الاعتراف .. زعم في ص١٨ ان الذي اعطاه العبوة

الناسفة هو المتهم سعيد محمود شاهين

ومما يؤكد عدم صدق هذه الرواية / ان المتهم سعيد محمود شاهين قد ادلى (وارداى كلام)

باعترافات مفصلة حول علاقته بالمتهم . وحول وقائع اخرى تتعلق بالمتفجرات

والاسلحة . لكنه لم يشر من قريب او بعيد الى واقعة تسليمه المتهم

اصابع الديناميت .

وزعم مجدى بدوى فى ص ١٩ انه اخذ المتفجرات من سعيد محمود (قبل العيد الكبير بحوالى اسبوعين او اسبوع وهو فاكرها الفنابل)

وهذه الرواية تتعارض مع الاقوال التى ابداها سعيد محمود فى التحقيقات فقد اشار سعيد فى ص ٦ الى ما يفيد ان اول مفاتحة من جانبه لمجدى فى شأن ~~[illegible]~~ مشاركته معهم فى العمل الاسلامى ~~كانت يوم [illegible]~~ اول ايام عيد الاضحى ~~[illegible]~~ . يقول سعيد:

(ذهبت مع طارق الزمر اول ايام عيد الاضحى الى الاخ مجدى زكى وعرفتهم ببعضهم وشرحت لمجدى حقيقة الامر وهو ضرورة العمل لاقامة الحكم الاسلامى وطلبت منه ان يساهم معى انا وطارق بمجهود العمل عرضته المشاركة فى اى عمل).

٤- التناقض حول مكان الاخفاء:

فى حين قرر مجدى زكى ص ٢٧:

(انا اخذت الحاجات دى وشلتها فى باب الشقة الى فوق شقتنا. والشقة دى موجودة على اليمين)

نجد ان عاطف شرف الدين يقرر ص ٢:

(قال لى انه شايل حاجة ديناميت بباب الشقة الى فوقه الى على الشمال)

٥- التضارب فى وصف العبوة

فى حين قرر مجدى زكى ص ٢٥:

(هو كان جالى البيت وكان شايل لفة جرنال وكانت مربوطة كويس وقال لى الحاجة دى امانة عندك)

واضاف ص ٢٨:

(انا حطيتها فى الباب وكانت بالقرب الى ادهالى سعيد)

ومؤدى هذه الاقوال ان العبوة الناسفة كانت ملفوفة بجريدة

اما عاطف شرف الدين فهو يزعم فى محضر ضابط المباحث المؤرخ ١١/٢ ... الخ

(كانت ملفوفة فى ورقة بلاستك اصفر تقيل)

ثم يتخبط فى اقواله امام النيابة ص ٥ فيزعم ... الخ

(كانت ملفوفة بشريط من البلاستك الشمع لونه ابيض او اصفر)

٢٤/

٦- التناقض حول طريقة التخلص

* تخبط قريب المتهم ووالدته في اقوالها حول مكان التخلص من العبوة ولفه تخلص منها

ففي صـ٤ تقرران في اقرارها الكتابي المشترك انه (عند قرية الخيام)

* يعود عاطف شرف الدين في النيابة صـ٥ فيقول

(والدة مجدي رمت المتفجرات قبل ما توصل المعدية بحوالي ١٠ متر)

بعد ان كان قد قرر في محضر ضابط المباحث ان

(المكان الذي قذفت به باصبعين الديناميت معروف عند معدية بركة الخيام)

ثم تناقض الشاهدان حول طريقة القاء الديناميت في الماء.

فقالت والده المتهم صـ٩:

(انا نزلت من الموتوسيكل قبل المعدية بحاجة بسيطة ورميت الحاجة في الميه ومشينا على طول

اما عاطف شرف الدين فله رواية اخرى صـ٧:

(كنت سايق الموتوسيكل وماشي ووالدة مجدي ورايا شايلة الديناميت في ايدها. ولما جينا جنب المعدية سألتها رميتي الحاجة قالت لي ايوه فمشينا على طول)

ومؤدى هذه الرواية ان الام القت الديناميت دون ان تنزل من الموتوسيكل أصلا.

٧- التناقض حول ابلاغ المتهم الواقعة لوالدته:

في صـ٤ قررت والدة المتهم ان ابنها سألها وقت اصطحاب رجال المباحث له عمن اخبرها بمكان المتفجرات.

نفى المتهم في صـ٢٩ انه اخبر والدته بشيء او تكلم معها في شيء.. او سألها عن اي شيء يتعلق بالمتفجرات.

(٨) اين الديناميت المزعوم ؟

الواقع ان تحقيقات النيابة حول هذه الواقعة جاءت قاصرة القاية .

ولو ان النيابة استوفت التحقيق لثبت لها بيقين ... اختلاق الواقعة

ذلك ان النيابة كان يتعين عليها معاينة الباب الذي زعم المتهم والشهود ان اصابع الديناميت اخفيت بداخله

ولو انها فعلت لثبت لها ان الباب خال من اية تجاويف او مخابئ سرية يمكن اخفاء اصابع ديناميت بداخلها .

ومن جهة اخرى فاوراق الدعوى خالية من اى دليل على وجود هذا الديناميت اصلا

ولقد حدد الشهود مكان التخلص من هذا الديناميت المزعوم

ولو ان النيابة امرت بالبحث في قاع الترعة في المكان الذي حدده الشهود لثبت لها بالدليل المادي ان الرواية باسرها جملة وتفصيلا من نسج الخيال .

خامسا - واقعة خطابات التهديد

-١٧-

نسبت النيابة للمتهم في ملاحظاتها الختامية بانه ... فقد احتفظ بكمية من خطابات تهديد كتبت بمعرفة ... مصطفى عثيم - وكان مزمعا ارسالها الى بعض المسئولين في البلاد .

ثم نسبت النيابة للمتهم في ٨ فقرة ص ٨٦٧ :

انه قام ... ومصطفى عثيم بمسئولية طبع خطابات تهديد للمسئولين بالدولة

واستندت النيابة في ذلك الى تحريات مباحث امن الدولة واقوال سعيد محمود السيد شاهين .

ه ه ه ه

وهذه الواقعة بدورها مختلفة من اساسها وجاءت تحريات المباحث متناقضة مع اقوال سعيد محمد شاهين .

والاوراق - على علاتها - قاطعة في ان خطاب تهديد واحد لم يرسل اصلا باعتراف مباحث امن الدولة وباقرار نيابة امن الدولة

كما تقطع الاوراق - على علاتها - بان المتهم لا صلة له بعملية (طبع) هذه الخطابات ولا دليل على احتفاظه بكمية منها

مستندا في ذلك الى الآتى :

(١) زعمت مذكرة مساعد وزير الداخلية المؤرخة ٨٢/١/٢ ص ٤١ :
(تم طبع ٥٠٠ نسخة من منشور يتضمن تهديدا للكبار المسئولين
عقب اغتيال الرئيس الراحل بمطبعة الشرفاء ... حيث اطلع بذلك المتهم
مصطفى احمد غنيم وشقيقه محمد غنيم ومجدى احمد زكى من المتهم
سعيد محمود شاهين.)
وهذا الزعم يدحضه ما اوردته النيابة فى ملاحظاتها الخاصة بشأن المتهم
(١١٧) سعيد محمود شاهين حيث نسبت اليه هو مسئولية الطباعة حيث قالت
(قام بالفعل بطباعة ٥٠٠ نسخة من ذلك الخطاب بمطبعة المتهم مصطفى
غنيم وسلمها للمتهم مجدى زكى الذى احتفظ بها بمسكنه)
واكدت النيابة هذا الاتهام فى مرافعتها ص ٩٠٦ حيث قررت:
(اقر المتهم سعيد محمود انه اتجه بعد ذلك الى ارسال خطابات للمسئولين
يهددهم فيها بالايذاء ... وقام بالفعل بطباعة ٥٠٠ نسخة بمطبعة مصطفى غنيم)

٢- زعمت مذكرة مساعد وزير الداخلية المؤرخة ٨٢/١/٢ ص ٤١ ايضا
(تم ضبط اجزاء محترقة من بعض نسخ المنشور بمسكن مجدى
احمد زكى بردى)
واشارت مذكرة مساعد وزير الداخلية حول منطقة القاهرة الكبرى المؤرخة ٨٢/١/٢
ص ١١٤ :
(تم بعد طبع خطابات قامت والدة المتهم مجدى زكى
بحرقها عقب ضبطه ...
وقد ضبطت قصاصات محترقة من تلك الخطابات لدى تفتيش
مسكن المتهم مجدى زكى تتضمن الاهالية نبوى اسماعيل
فشلت وعملية مكتب مباحث امن الدولة تحت)

وكل هذه المعلومات محض افتراء على الحقيقة . ذلك ان محضر
ضبط المتهم وتفتيش مسكنه فى ٨١/١٠/١٨ جاء خاليا من اى اشارة الى
وجود ~~المضبوطة~~ القصاصات المحترقة.
~~ثم ما هى عملية مكتب مباحث امن الدولة التى تحت.~~
فضلا عن ان اوراق الدعوى خالية من ذكر اية عملية هجوم ناجحة ضد اى مكتب
من مكاتب مباحث امن الدولة.

٣- انكر المتهم مجدى زكى بردى طوال التحقيق هذه التهمة وتمسك
بانكاره حتى فى محضر تحقيق ٨٢/١/٢٢ الذى تضمن
اعترافا معيبا بواقعة اخفاء الرشاشات رغم ان واقعة الرشاشات اشد خطورة.

٤- انكر المتهم مصطفى غنيم بدوره ص ١١ هذه الواقعة.
كما انكرها بقية اطراف الواقعة سليمان عبد المجيد (ص ١١)
واحمد ... (ص ٧).

سادساً: حيازة واحراز ونقل المتفجرات

* نسبت النيابة للمتهم في ملاحظات التي صمة عنه:
- (أن طارق الزمر احتفظ لديه بكمية متفجرات خاصة به. ثم نقلها جزئياً الى منزل طارق ابراهيم.
- (أنه تسلم كمية متفجرات أخرى من المتهم طارق الزمر سلمها للمتهم مصطفى غنيم لاحتفاظ لديه)
* واضافت النيابة في مرافعتها ص ٨٦٧:
(استلم كلاهما مجدى زكى واميره سعيد محمود السيد كمية من المتفجرات من طارق الزمر. الا أن مجدى زكى عاد وتخلص منها بالقائها بترعة

الزعم هنا مسطح..

واستندت النيابة في توجيه هذه التهم الى تحريات مباحث امن الدولة واقوال سعيد محمود السيد شاهين وطارق الزمر

ه - ه - ه - ه - ه

مجدى زكى الذى قام بصحبة المتهم سعيد شاهين بتوصيلها الى طارق محمد ابراهيم الذى اخفاها بدوره لدى المتهم محمد ابو المكارم حيث تم ضبطها.)

وهذه المزاعم يدحضها الآتى:

١- بالرجوع الى اقوال طارق الزمر ص ١٠٦ نجده يقرر ان:
(المفرقعات التى اخذناها من بيت يحى غريب تفتح عند مجدى اصطاوى فى الهرم ومجدى سلمها لأمين الدهبى).

وهذه الاقوال تناقضهم زعم تحريات مباحث امن الدولة بأن طارق نقل المفرقعات التى كانت فى حيازة يحى غريب الى ابراهيم رمضان وسلمها الى مجدى بدوى.

٢- بالرجوع الى ملف ابراهيم منصور رمضان ص ١ نجده يقرر:
(س- قرر طارق الزمر انه نقل كمية اخرى من المفرقعات من داخل شقتك الى المدعو مجدى
ج- محصلش ولم يحضر عندى طارق) x

وفى ذات الملف ص ١٥ محضر مؤرخ ٨١/١٠/٢١ محرر بمعرفة المقدم محمد فريد مفتش مباحث خاص بضبط ابراهيم منصور رمضان يشير فيه محرر المحضر ان ابراهيم رمضان قرر له (انه قام باخفاء كمية من المتفجرات داخل حقيبة بجرافن اسرة بمنطقة الاهرام التى كان قد تسلمها من المتهم طارق الزمر صباح يوم عيد الاضحى المبارك. وبارشاد المتهم تم ضبط ٢٦ اصبع جلجنيت .. الخ)

وقرر محرر المحضر عند سؤاله امام النيابة ص ٢ ان ابراهيم رمضان اعترف له ان طارق الزمر (سلمه كمية من المتفجرات داخل حقيبة قام هو باخفائها بجراف اسرة .. وبارشاد المتهم .. تم ضبط الاشياء)

وما تقدم قاطع الدلالة على استحالة ان يكون طارق قد استرد حقيبة المتفجرات من ابراهيم رمضان ليسلمها الى مجدى زكى بدوى.

٣- وعلى ضوء ما تقدم ~~تكون اقوال~~ فان ما قرره طارق الزمر ص ١٠٦ ~~المحضر بتوصيلها~~ من انه:
(المفرقعات التى كانت عند ابراهيم نقلناها الى مجدى فى زهد الاولى ومجدى نقلها الى منطقة اخرى بدار السلام)

اقوال تجافى ماديات الدعوى. كما تناقضه مع اقوال طارق الزمر نفسه فى ص ٢٦ التى قال فيها انه اخرج المتفجرات من بيت محمد عبد السلام (واخذناها على الشقه الخاصة بابراهيم .. وهذه الشقة فى الطالبية وضبطنا فيها الحاجة وانا ارشدت المباحث اليها امس وضبطت)

كلمة اخيرة حول جريمة احراز وحيازة السلاح

× ختاما لابد من الاشارة الى عدم جواز تطبيق المادة ٢٦ فقرة اخيرة من القانون ٣٩٤ لسنة ٥٤ المضافة بالقانون ١٦٥ لسنة ٨١ على المتهم في قضيتنا ذلك ان هذا التعديل صدر في ٢١/١٠/٨١.

فالمتهم ضبط في ١٨/١٠/٨١ ووقائع احراز وحيازة السلاح المنسوبة اليه سابقة على تاريخ صدور هذا التعديل.

× ومن جهة اخرى فلقد اوردت النيابة في مرافعتها ص ٧٣٢:

ان:

(كل من كان قياديا وعضوا في التنظيم مسئول عن احراز الاسلحة بحجة انها في حوزته وتحت امرته وله عليها السيطرة)

وهذا القول لا سند له من الواقع او القانون.

ذلك ان المتهم مجدي زكي بدوي ليس ممن يكونون من العناصر القيادية في التنظيم فموقعه التنظيمي كما ترجحه الاجهزة الامنية هو عضوية مجموعة قاعدية.

× والواقع انه لا يجوز في مجال تطبيق احكام القانون ٣٩٤ لسنة ٥٤ الخلط بين حيازة التنظيم للسلاح وحيازة العضو للسلاح.

فالقانون يجرم حيازة الشخص الطبيعي للسلاح وليس حيازة الشخص المعنوي.

× والتصوير الوارد في مرافعة النيابة لا يتفق مع واقع التنظيمات السرية:

فالتنظيم السري اسراره التي لا يجوز ان تكون شائعة بين اعضائه ولا يتصور ان يعرف كل عضو في تنظيم سري ما يملكه التنظيم من سلاح .. ولا اماكن اخفاء هذا السلاح .. ولا ان تكون لكل عضو في التنظيم سلطة التصرف في هذا السلاح

بناء عليه

نلتمس للمتهم الحكم ببراءته من التهم المنسوبة اليه

وكيل المتهم